**تمهيد:**

أولى الخبراء في مجال البنوك اهتماما متزايدا بكفاية رأس المال باعتباره خط الدفاع الأول في حالة تعرض البنك لخسائر بسبب توظيف أمواله في عمليات لا تخلو من المخاطر، في ظل العولمة المتزايدة للأسواق البنكية والتطور الكبير في حجم وأساليب عمل هذا القطاع، زادت المنافسة المحلية والدولية وبالتالي زادت المخاطر، وكمبادرة لوضع حد لهذا التزايد تكاثفت الجهود الدولية من أجل تسيير أفضل للمخاطر البنكية، من خلال سن معايير موحدة للعمل البنكي على المستوى الدولي من أجل تحقيق درجة عالية من الاستقرار المالي والبنكي عن طريق إنشاء اتفاقيات بازل للرقابة البنكية، ترى ما مضمون هذه الاتفاقيات؟ ما طبيعة هذه المعايير؟ وما هي تأثيرات كل منها على تسيير المخاطر في البنوك؟ وللإجابة على هذه الأسئلة لابد من التعرض إلى تسيير المخاطر البنكية وفق اتفاقية بازل. 1 و2 و3

## تسيير المخاطر البنكية وفق اتفاقية بازل1

يكتنف النشاط البنكي العديد من المخاطر ازدادت حدتها في السنوات الأخيرة نتيجة لانتشار العولمة المالية والأزمات المالية والبنكية، وكذلك ظهور منتجات حديثة وللتخفيف من حدة كل هذه المخاطر تم الاهتمام بتسيير البنوك في ظل المعايير الدولية في هذا الإطار جاءت اتفاقية بازل سنة 1988 م مقترحة أول معيار لكفاية رأس مال البنوك.

### أولا :ماهية لجنة بازل للرقابة البنكية:

#### 1. نشأة لجنة بازل :

يعتقد البعض أن الاهتمام بموضوع اتفاقية رأس المال يعود إلى أزمة الديون العالمية في بداية الثمانينات من القرن الماضي، حيث يعتبره السبب الحقيقي والوحيد لصدوره مقرر اتفاقية بازل المعروفة باسم "بازل 1" والواقع أن الاهتمام بكفاية رأس المال يعود إلى فترة طويلة قبل ذلك، ففي منتصف القرن 19 صدر قانون لبنوك الولايات المتحدة الأمريكية يحدد الحد الأدنى لراس مال كل بنك وفقا لعدد سكان المنطقة التي يعمل فيها، وفي منتصف القرن العشرين زاد اهتمام السلطات الرقابية عن طريق وضع نسب مالية تقليدية مثل:

- **معيار نسبة رأس المال/الودائع :**يقيس مدى قدرة رأس المال على تغطية الودائع في الحالات التي يتعرض للخسائر، في بعض الأحيان يتم تغطيتها من أموال المودعين كنسبة معيارية يغطي % 10من إجمالي الودائع، تم التخلي عنه عام 1949 م وقد كان لهذا المعيار مآخذ أهمها :عدم الأخذ بعين الاعتبار لا حجم الموجودات ولا تنوع الموجودات.
- **معيار رأس المال /الأصول** :يقيس مدى قدرة رأس المال على استيعاب الخسائر المحتملة على مستوى الموجودات، بدأ استخدامه على نطاق واسع بعد الحرب العالمية الثانية، لم يأخذ هذا المعيار بعين الاعتبار تنوع الموجودات، حيث أنه هناك تباين في المخاطر على الموجودات يجب أن تأخذ بعين الاعتبار.
- **معيار نسبة رأس المال/الأصول ذات المخاطر** :يقيس مدى قدرة رأس المال على تغطية الموجودات ذات المخاطر المعينة فهو يستبعد الموجودات التي ليس لها مخاطر، كان لهذا المعيار مآخذ وهي أنه حتى الموجودات ذات المخاطر تكون متباينة من حيث درجة المخاطر تم التخلي عن المعيار سنة 1952

وتعتبر الفترة الممتدة من 1974 م إلى 1980 م فترة مخاض حقيقي للتفكير العلمي في إيجاد الصيغة العالمية لكفاية رأس المال، وهذا نظرا لظهور مخاطر جديدة لم تكن معروفة من قبل التي أثبتت آنذاك أنه وحتى البنوك الأمريكية الكبيرة ليست بمعزل عن خطر الإفلاس والانهيار، ففي جوان 1974 أعلنت السلطات الألمانية إغلاق " هيرتشات بنك" ، وسوق ما بين البنوك الذي أفلس " فوانكيل ناشيونال بنك" فهو من البنوك الأمريكية الكبيرة، تم تبعه بعد عدة سنوات" فرست بنسلفانيا بنك" وفي ظل تصاعد المخاطر البنكية بدأ التفكير في البحث عن آليات لمواجهة تلك المخاطر وإيجاد فكر مشترك بين البنوك المركزية في دول

العالم المختلفة، يقوم على التنسيق بين تلك السلطات الرقابية للتقليل من المخاطر التي تتعرض لها البنوك، وفي أول خطوة في هذا الاتجاه تأسست لجنة بازل للرقابة البنكية من المجموعة العشرة(والمتمثلة في كل من :بلجيكا، كندا فرنسا، إيطاليا، ألمانيا، اليابان، هولندا، السويد، سويسرا، المملكة المتحدة، لوكسمبورغ، الولايات المتحدة الأمريكية، وابتداءا من 11 مارس 2009 توسعت وأصبحت تضم الدول التالية :أستراليا، البرازيل، الصين، كوريا، هونغ كونغ، المكسيك، روسيا، الهند، سنغافورة، إفريقيا الجنوبية، المملكة العربية السعودية، تركيا، الأرجنتين، اندونيسيا.) في نهاية 1974م، تحت إشراف بنك التسويات الدولية(بدأ نشاطه في مدينة بازل في سويس ا ر في 9301 - 50 - 17 ، ويعتبر بذلك أكبر منظمة عملية دولية في العالم، ويتخذ بنك التسويات الدولية من مدينة بازل سويسرا مقرا كما لديه مركز تمثيل آسيا والمحيط الهادي في مدينة هونغ كونغ.) بمدينة بازل بسويسرا وذلك في ضوء تفاقم أزمة المديونية الخارجية لدول العام الثالث، وازدياد حجم ونسبة الديون المشكوك في تحصيلها التي منحتها البنوك العالمية بعض هذه البنوك، ولضمان سلامة النظم البنكية على مستوى العالم فقد وافق بعض محافظو البنوك المركزية بالدول الصناعية الكبرى، وكذا المجموعة الأوروبية خلال جوان 1988 م على مقررات لجنة بازل بشأن المعيار الموحد لكفاية رأس المال، والذي يضع حد أدنى للعلاقة بين رأس المال بمفهوم أكثر شمولا من ناحية وبين الأصول والالتزامات العرضية للخطر المرجحة بأوزان من ناحية أخرى، وفي نهاية 1990 م تمثل نهاية المدة الانتقالية الأولى للالتزام بالاتفاقية " اتفاقية بازل "أما في نهاية 1992 بدأ التطبيق و الالتزام بما جاء من معايير.

### 2. تعريف لجنة بازل :

تعرف بازل للرقابة البنكية على أنها ":لجنة استشارية فنية لا تستند إلى أي اتفاقية أو معاهدة دولية فهي تنظيم غير رسمي قائم على تفاهم وتنسيق في ما بين المواقف محافظي بنوك الدول الصناعية، وقد استطاعت هذه اللجنة أن تساهم بقدر كبير في إعطاء إطار دولي للرقابة البنكية، وإيجاد فكر مشترك بين البنوك المركزية في دول العام المختلفة، يقوم على التنسيق بين مختلف السلطات الرقابية، وكذلك التفكير في إيجاد آليات لمواجهة المخاطر التي تتعرض لها البنوك إدراكا بأهمية وخطورة العمل البنكي، وتجتمع هذه اللجنة 4 مرات سنويا يساعدها عدد من فرق العمل الفنية لدراسة مختلف جوانب الرقابة على البنوك وبذلك أصبحت هذه اللجنة تمثل حجر الأساس للتعاون الرقابي الدولي

بالإضافة إلى أن قرارات اللجنة لا تتمتع بأي صفة إلزامية رغم أنها أصبحت مع مرور الوقت ذات قيمة كبيرة، من خلال وضع مجموعة مبادئ ومعايير والإشارة إلى نماذج للممارسات الجيدة في مختلف البلدان.

### 3. أهداف لجنة بازل:

تهدف لجنة بازل إلى تحسين مفهوم ونوعية الرقابة البنكية عالميا والوصول إلى فهم مشترك لهذه الرقابة بين مختلف الدول وذلك من خلال:

- وضع معيار موحد لحساب الكفاية الحدية لرأس مال البنوك.
- الحفاظ على استقرار النظام المالي الدولي.
- إرساء التعاون وتبادل الخبرات بين الخبراء التقنيين( محافظو البنك المركزي ومتخصصين في المجال النقدي.)
- وضع البنوك في وضعية تنافسية متكافئة.

## ثانيا :معيار كوك للملاءة البنكية بازل1

تشير إلى أن اتفاقية بازل 1 استهدفت بالدرجة الأولى كبريات البنوك العالمية، كما أن تطبيق مبادئ الاتفاقية يقع تحت مسؤولية السلطات الوطنية، فاللجنة ليست لها صفة الإلزام كما أن نتائجها لا تحمل أي قوة رسمية أو قانونية ويمكن القول أن اتفاقية بازل 1 ركزت على خمسة جوانب أساسية:

## 1- الجوانب الأساسية لاتفاقية بازل1:

تتمثل الجوانب الأساسية لاتفاقية بازل 1 فيما يلي:

**1-1- التركيز على المخاطر الائتمانية** : تهدف الاتفاقية إلى حساب الحدود الدنيا لرأس المال آخذا في الاعتبار المخاطر الائتمانية فقط وإهمال باقي المخاطر الأخرى، حيث أن اتفاقية بازل لم تأخذ بالتقسيم: مخاطر مالية، مخاطر تشغيلية وإنما ركزت على المخاطر الائتمانية، خطر المدين، خطر الدولة.

**1-2- الاهتمام بنوعية الأصول وكفاية المخصصات الواجب تكوينها** :حيث تم تركيز الاهتمام على نوعية الأصول ومستوى المخصصات، وذلك لأنه لا يمكن تصور أن يفوق معيار رأس المال لدى بنك من البنوك الحد الأدنى المقرر، بينما لا تتوفر لديه المخصصات الكافية في نفس الوقت، من الضروري كفاية المخصصات أولا، ثم يأتي بعد ذلك تطبيق معيار كفاية رأس المال.

**1-3- تقسيم دول العالم إلى مجموعتين من حيث أوزان المخاطر الائتمانية** :قامت الاتفاقية على تصنيف دول العالم من حيث المخاطر الائتمانية الخاصة بها إلى مجموعتين كما يلي:

- الدول المنخفضة المخاطر وتشمل مجموعتين الأولى تضم دول منظمة لتعاون الاقتصادي والتنمية(OCDE )بالإضافة إلى سويسرا والسعودية، أما الثانية فتضم الدول التي قامت بعقد ترتيبات خاصة مع صندوق النقد الدولي، وفي جويلية 1994تم استبعاد من المجموعة أي دولة تقوم بجدولة الدين العام الخارجي ضمن خمس سنوات.
- الدول ذات المخاطر العالية وهي تضم دول العالم باستثناء المذكورة سابقا.

**1-4- وضع اوزان ترجيحية مختلفة لدرجة مخاطر الأصول** :وهذا مربوط باحتمال عدم تحصيل قيمة الأصل اتجاه الطرف المدين سواءا قرض أو ورقة مالية وتصنف الأصول تبعا لمخاطرها كما يلي:

**1-4-1- الأوزان الترجيحية للأصول داخل الميز انية** :عند حساب معيار كفاية رأس المال تندرج الأصول داخل الميزانية من خلال خمسة أو زان وهي :صفر%، 10 ، 20 %، 50 %،% 100 %، وتم إعطاء مرونة للسلطات النقدية المحلية فيما يخص ترجيح بعض الأصول للتفرقة بين أصل وآخر، والجدول التالي يوضح لنا أوزان المخاطرة المرجحة للأصول حسب نسبة بازل1 .

| درجة المخاطر | نوعية الأصول |
|---|---|
| **%00** | النقديات- القروض الممنوحة للحكومات المركزية والقروض بضمانات نقدية وبضمان أوراق مالية صادرة عن الحكومات، القروض الممنوحة من حكومات وبنوك مركزية في بلدانOCDE |
| **من 10% إلى 50%** | القروض الممنوحة لهيئة القطاع العام المحلية حسب ما يتقرر وطنيا. |
| **%20** | القروض الممنوحة لبنوك التنمية الدولية وبنوك منظمة OCDE - النقديات رهن التحصيل. |
| **%50** | قروض مضمونة برهونات عقارية ويشغلها ملاكها. |
| **%100** | -جميع الأصول الأخرى بما فيها القروض التجارية، القروض الممنوحة للقطاع الخاص، القروض الممنوحة خارج دول منظمة OCDE ويتبقى على استحقاقها ما يزيد عن عام، القروض الممنوحة لشركات قطاع عام اقتصادية.<br>- مساهمات في شركات أخرى + جميع الموجودات |

**1-4-2- الأوزان الترجيحية للأصول خارج الميز انية** :تحسب أوزان المخاطرة بالنسبة لعناصر خارج الميزانية بضرب قيمة الالتزام في معامل الترجيح للالتزام الأصلي أو المقابل في أصول الميزانية، وتتمثل معاملات الترجيح للعناصر خارج الميزانية فيما يلي:

| أوزان المخاطر | البنود |
|---|---|
| %100 | بنود مثيلة للقروض مثل الضمانات العامة للقروض |
| %50 | بنود مرتبطة بمعاملات حسن الأداء( خطابات الضمان، تنفيذ عمليات مقاولات أو التوريدات.) |
| %20 | بنود مرتبطة بمخاطر قصيرة الأجل تتم بالتصفية الذاتية( الاعتمادات المستندية) |

**1-5- وضع مكونات الكفاية الحدية لرأس المال :**ألزمت الاتفاقية البنوك الاحتفاظ بحد أدنى لكفاية رأس المال تم احتسابها وفق المعادلة التالية:

**نسبة كفاية رأس المال حسب بازل1 = إجمالي رأس المال ( رأس المال الأساسي + رأس المال المساند)/ الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة ≥ 8 %**

## 2- مكونات الكفاية الحدية لرأس المال:

يتكون رأس المال وفقا لاتفاقية بازل من شريحتين أساسيتين هما:

**2-1- الشريحة الأولى :**تمثل رأس المال الأساسي والذي يتكون من رأس المال المدفوع والاحتياطات المعلنة والأرباح غير الموزعة

**2-1-1- رأس المال المدفوع :**يتمثل في الأسهم العادية المدفوعة بالكامل والأسهم الممتازة الدائنة غير المتراكمة.

**2-1-2- الاحتياطات المعلنة :**وتنشأ من الأرباح المحتجزة وأرباح الأسهم، من أمثلتها الاحتياطات القانونية والاحتياطات الاختيارية ويستبعد من رأس المال الأساسي الشهرة لأنها تعمل على تضخيم رأس المال، كما لا يستفاد منها عند إفلاس البنك، الاستثمارات في البنوك والمؤسسات المالية التابعة للاستثمارات المتبادلة في رؤوس أموال البنك.

**2-2- الشريحة الثانية :**تمثل رأس المال المساند أو التكميلي ويتكون من:

**2-2-1- الاحتياطات غير المعلنة :**تقتطع من الأرباح عبارة عن احتياطات لا تظهر في القوائم التي يصدرها البنك ما عدا في الميزانية المرجحة للبنك المركزي، لا يظهرها لأغراض المنافسة، ويشترط أن تكون مقبولة من السلطات الرقابية.

**2-2-2- مخصصات مكونة لمواجهة إعادة تقييم الأصول :**عبارة عن الفرق بين القيمة المحاسبية الصافية والقيمة الحقيقية البيعية( الورقية)، قيمة الشراء تسمى القيمة الإجمالية ومع الوقت تتعرض للإهتلاكات والمؤونات وبذلك تحصل على القيمة المحاسبية الصافية.

**2-2-3- مخصصات مكونة لمواجهة الأخطار العامة :**يقصد بالخطر العام الحالة الاقتصادية بصفة عامة، تكوينها يختلف من بنك لآخر لأن الأخطار العامة لا تكون مربوطة بأصل معين، إذا يشترط أن تكون غير مخصصة لتغطية خسائر في موجودات محددة.

**2-2-4- القروض المساندة :**عبارة عن سندات طويلة الأجل مرتبطة بخمس سنوات فما فوق على أن يخصم % 20 من قيمتها الاسمية في كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة، وهذا في إطار السعي نحو تخفيض الاعتماد على هذه القروض كأحد مكونات رأس المال المساند كلما اقترب أجل استحقاقها.

**2-2-5- أدوات رأسمالية أخرى :**تجمع بين خصائص حقوق المساهمين والقروض، وبالتالي فهي سندات تتمتع بإمكانية التحويل إلى أسهم بمعنى بعد فترة يصبح مساهم. وتشترط اللجنة بالنسبة للشريحتين ما يلي:

- ألا يزيد رأس المال التكميلي عن رأس المال الأساسي.
- القروض المساندة يجب ألا تزيد عن % 50 من الشريحة الأولى.

- أن يكون الحد الأقصى للمخصصات المكونة لموجهة أي مخاطر غير محددة % 1.25 من الأصول و الالتزامات العرفية الخطرة.ن
- تخضع احتياطات إعادة تقييم الأصول إلى خصم نسبة % 55 لاحتمال خضوع هذا الفرق للضريبة عند بيع الأصول.
- الأوراق المالية التي تتحول إلى أسهم يتم سدادها بعد حقوق المودعين وقبل المساهمين.
- يشرط لقبول أية احتياطات سرية ضمن قاعدة رأس المال المساند أن يكون موافقا عليها ومعتمدا من قبل السلطات الرقابية، وأن تكون من خلال حساب الأرباح والخسائر، وأن لا يكون لها صفة المخصص، بعض الدول لا تسمح بها

## ثالثا: الانتقادات الموجهة لاتفاقية بازل1 :

من أهم الانتقادات الموجهة لاتفاقية بازل 1 نذكر ما يلي:

- التركيز على مخاطر الائتمان وليس إدارتها وعدم الأخذ بعين الاعتبار المخاطر الأخرى (مخاطر السوق، التشغيل)، حيث تم حساب متطلبات الأموال الخاصة بشكل جزافي لكل صنف من الأصناف الكبرى أخطر القروض.
- إهمال اتفاقية بازل لعامل مهم من حيث إمكانية التحكم في مخاطر التنويع مركزا على المخاطر الخاصة تصل إلى حد القضاء التام على هذه المخاطر، وهذا التنوع حسب المدة والقطاعات، الأنشطة، المناطق الجغرافية، كما له من أثر إيجابي في تقليل المخاطر.
- التوجه السياسي فيما يخص تقسيم دول العالم إلى مجموعتين فيما يخص درجة مخاطر الأصول فلا يعقل أن تصنف دولة كالصين كانت تحتل المرتبة الرابعة إلى دولة ذات مخاطر عالية.
- ثبات نسبة الكفاية الحدية لرأس المال ب 8% حيث يمكن تغيير هذه النسبة، فهناك من اعتبر النسبة الحد الأقصى بدلا من الحد الأدنى لمعيار كفاية رأس المال مما شكل عاملا لعدم المساواة بين الدول.
- لم تأخذ بتقسيم المخاطر إلى مخاطر عامة ومخاطر خاصة.
- مقدرة البنوك على التلاعب بمتطلبات رأس المال من خلال المنتجات الحديثة من الأدوات البنكية والمالية كالمشتقات

❖ أما بالنسبة للانتقاد على المستوى الدولي نذكر:

- إفلاس العديد من البنوك بالرغم من تقيدها بالجوانب الأساسية لاتفاقية بازل1.
- ظهور الكثير من الأزمات البنكية أزمة المكسيك 1994 ، أزمة دول جنوب شرق آسيا 1997 ، وهذا كان له تأثير على النظام البنكي الدولي وبالتالي ضرورة قيام اللجنة بمراجعة الشيء الموجود في اتفاقية بازل1.

## ر ابعا: التعديلات المدخلة على بازل1 :

أدخلت العديد من التعديلات على اتفاقية بازل 1 من أجل مقابلة المخاطر المتنوعة التي أصبحت تتعرض لها البنوك في ظل انتشار التعامل بالأدوات المالية الحديثة كالمشتقات ومن التعديلات نذكر:

### 1- إدخال مخاطر السوق في حساب معامل كفاية رأس المال:

تعديل بازل لسنة 1996 حيث تم إدخال مخاطر السوق لحساب معدل الكفاية الحدية لرأس المال، أصبحت الاتفاقية جاهزة للتطبيق في سنة 1998، وأتاحت للبنوك إمكانية الاختيار بين الصيغة التنظيمية التي وضعتها اللجنة والنماذج الداخلية الخاصة لكل بنك على حدى والتي يضعها لمواجهة مخاطر السوق، وبالتالي السماح للبنوك باستخدام أساليبها الداخلية لقياس تلك المخاطر، وللإشارة فإن اللجنة ترى أنه يتعين على البنوك المستخدمة للنماذج الداخلية أن يكون لديها نظام متكامل لقياس المخاطر يعبر عن كل مخاطرها السوقية، وبالتالي يجب قياس المخاطرة باستخدام منهج واحد باستخدام النماذج الداخلية أو باستخدام النموذج الموحد الصادر عن اللجنة.

### 2- إضافة شريحة ثالثة لرأس المال:

مع أن هذه التعديلات أبقت على معدل الملاءة الإجمالية كما ورد في اتفاقية بازل 1 إلا أنها عدلت من مكونات النسبة، وذلك بإضافة شريحة ثالثة لرأس المال من أجل مواجهة المخاطر السوقية تتمثل في قروض مساندة لا يقل تاريخ استحقاقها عن سنتين، تكون في حدود 250 % من رأس المال الأساسي أطلق على هذا التعديل معيار كفاية رأس المال 1,5 وعليه يصبح رأس المال كما يلي:

**رأس المال =رأس المال الأساسي +رأس المال التكميلي +القروض المساندة لأجل سنتين**

### 3- تحديث طرق قياس المخاطر السوقية:

اقترحت اللجنة طرق إحصائية نمطية لاحتساب المخاطر السوقية منها الطريقة المعيارية وطريقة النماذج الداخلية، وبالتالي منحت المرونة للبنوك في التطبيق حرية اختيار مناهج مبسطة أو أكثر تعقيد، وعليه تصبح علاقة معدل كفاية رأس المال كما يلي:

**معدل كفاية رأس المال = إجمالي رأس المال / المخاطر بأوزانها المرجحة للأصول +مقياس المخاطر السوقية× 12.5≤ 8 %**

## تسيير المخاطر البنكية وفق اتفاقية بازل2

قبل إصدار بازل 2 قامت لجنة بازل للرقابة على البنوك بدراسة أسباب الأزمات المالية والبنكية في كثير من الدول، واتضح من تلك الدراسات أن أهم الأسباب التي أدت إلى تلك الأزمات هي عدم تسيير البنوك للمخاطر البنكية التي تتعرض لها، وضعف الرقابة من قبل السلطات الرقابية( البنك المركزي ) أدى بها إلى وضع إطار جديد أكثر شمولا وحساسية للمخاطر التي تتعرض لها البنوك.

### أولا اتفاقية بازل2 :

### 1 نشأة اتفاقية بازل2 :

نشأة اتفاقية بازل 2 بسبب الانتقادات السابقة وغيرها و رأت لجنة بازل ضرورة إعادة النظر في احتساب كفاية رأس المال، ليشمل المخاطر المتنوعة التي أصبحت تتعرض لها البنوك، خاصة في خلال انتشار التعامل بالأدوات المالية الحديثة كالمشتقات، وبعد محاولات عدة في 1996 و 1998 و 1999 تقدمت اتفاقية بازل في 16 جانفي 2001 بمقترحات أكثر تحديدا وتفصيلا حول الإطار الجديد لمعدل الملاءة البنكية، مرتكزا على ثلاث دعائم رئيسية( كفاية راس المال، الرقابة الاحترازية على البنوك، انضباط السوق) ، وطلبت أراء المعنيين والمختصين والهيئات( منها صندوق النقد الدولي)، وبعد أن أجريت لتعديلات النهائية تمت إجازتها كاتفاق نهائي في جوان 2004 وأصبحت جاهزة للتطبيق، أعطيت مرحلة انتقالية تمتد إلى نهاية سنة 2006 ليبدأ العمل بها في بداية 2007

### 2أهداف اتفاقية بازل2 :

تمثلت الأهداف المسطرة ضمن هذه الاتفاقية فيما يلي:

- الرفع من معدلات الأمان وسلامة ومتانة النظام المالي والبنكي الدولي.
- الاستمرار في دعم المساواة التنافسية.
- إيجاد التوافق بأكبر قدر ممكن ما بين كمية رأس المال وحجم المخاطر التي يتعرض لها البنك.
- التركيز على الحوار بين الجهات الرقابية والبنوك في حساب وتسيير المخاطر.
- تكوين وسيلة شاملة للتعامل مع المخاطر.
- التركيز على البنوك النشطة عالميا
- زيادة درجة الإفصاح والشفافية بالنسبة للمخاطر التي تتعرض لها البنوك ولائحة المعلومة في الوقت المناسب.

### 3المرتكزات الأساسية لبازل2 :

تضمنت بازل 2 ثلاث ركائز أساسية هي :الحد الأدنى المتطلبات رأس المال، الرقابة و الاشراف البنكي قواعد الإفصاح والشفافية.

**1-3 الركيزة الأولى :الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال** :هي طريقة مستحدثة لحساب كفاية رأس المال المرجح بالمخاطر من خلال قسمة رأس المال المتاح على قيمة الموجودات المرجحة حسب درجة المخاطر، ووردت معلومات تفصيلية حول مقدار الأوزان التي يجب استخدامها في التقرير الأخير للجنة بازل1 أوجه الاتفاق والاختلاف بين اتفاقية بازل 1 وبازل 2 فيما يتعلق بكفاية رأس المال:

**أوجه الا تفاق** :يمكن تلخيص أهمها بما يلي:

–نسبة كفاية رأس المال % 8 كما هي.

–مكونات بسط نسبة لكفاية رأس المال لم تتغير.

–أساليب قياس مخاطر السوق هي نفسها حسب اتفاقية بازل 1 وتعديلاته في سنة 1996.

–معاملات تحول الالتزامات العرضية لم تجري عليها تعديلات.

**أوجه الاختلاف** :يمكن تلخيص بعضها على النحو التالي:

–إضافة نوع جديد من المخاطر وهي المخاطر التشغيلية ومطالبة البنوك بالاحتفاظ ب رأس المال لمواجهتها.

–تم تعديل طرق قياس المخاطر لتصبح ثلاثة طرق وهي الأسلوب النمطي أو المعياري، أسلوب التقييم الداخلي الأساسي، أسلوب التقييم الداخلي المتقدم.

ويوجد شكل توضيح الفروق الخاصة باحتساب متطلبات كفاية راس المال:

رأس المال ← (' لا يتغير)

نسبة رأس المال= ——————————— ≤ 8% ← لم تتغير

المخاطر التشغيلية + مخاطر السوق + مخطر الائتمان

↓ ↓ ↓

جديد لا يتغير تغير جذري

**1-1-3 مخاطر الائتمان وفق لاتفاقية بازل : 2** - أدخلت على مخاطر الائتمان تعديلات مست:

**أ تعديل نظام الأو ا زن** :مست معاملات ترجيح المخاطر، الأو ا زن لم تعد تعطى حسب الطبيعة القانونية للمقترض بل على نوعية القرض في حد ذاته، بمعنى نظام الأوزان مرتبط بدرجة التصنيف الممنوحة للديون من قبل مؤسسات التصنيف العالمية، وحددت بازل شروط ومعايير على هذه الأخيرة حتى يمكن اعتماد تصنيفاتها.

**ب اقتراح ثلاث أساليب لحساب الحد الأدنى لرأس المال** :الأسلوب المعياري، أسلوب التقييم الداخلي- الأساسي، أسلوب التقييم الداخلي المتقدم.

**ت حددت الاتفاقية حو قز للبنوك** :التي تستخدم التسيير الجيد لمخاطر الائتمان باعتماد أسلوب التقييم الداخلي، شرط امتلاكها لأنظمة رقابية فعالة وكفاءة كبيرة في جمع البيانات والمعلومات.

**2-1-3 مخاطر السوق وفق اتفاقية بازل 2** وتتمثل في:

-تغطي مخاطر السوق مخاطر تقلبات أسعار الفائدة الخاصة بأصول والتزامات البنك والبنود خارج الميزانية، مخاطر تقلبات أسعار الصرف وركزت على أنها مخاطر عامة وأخذت بعين الاعتبار التنويع في إمكانية القضاء على المخاطر الخاصة.

- لم يسجل أي تغيير جوهري في كيفية احتساب متطلبات رأس المال عن بازل 1.
- سمحت للبنوك يوضح نماذج داخلية لتحديد أ رس المال اللازم لمقابلة مخاطر السوق تختلف من بنك لآخر.
- منحت بازل 2 للبنوك المرونة في التطبيق وأعطتها حرية اختيار مناهج مبسطة أو أكثر تعقيد حسب البنوك وقدرتها على التعامل مع المخاطر.

**3 - 1 - 3مخاطر التشغيل وفق اتفاقية بازل 2** :تعرف بازل 2 مخاطر التشغيل على أنها " :مخاطر التعرض للخسائر التي تنجم عن عدم كفاية أو إنفاق العمليات الداخلية أو الأشخاص أو الأنظمة التي تنجم عن أحداث خارجية" ، من خلال التعريف بازل 2 ركزت على:

**أ مخاطر النظم** :على مستوى البنوك مثلا نظام محاسبي غير فعال للم ا رقبة، نظام الإعلام الآلي أي عدم التمكن من حماية موقع البنك، عدم توفير معلومات ذات فعالية.

**ب كفاءة العنصر البشري** : نقص التكوين والخبرة في المجال البنكي .

**ت الظروف الخارجية** :القرصنة الإلكترونية، أخطاء في التحويلات المالية، تزييف العملات .وقد تضمنت الاتفاقية ثلاث أساليب لقياس مخاطر التشغيل :طريقة المؤشر الأساسي، الطريقة المعيارية( أو القياسية)، منهج القياس المتقدم.

**2 - 3الركيزة الثانية :المراجعة الرقابية أو الإشر فية:** إن إطار عملية المراجعة الرقابية لاتفاق بازل 2 لا يهدف فقط لضمان وجود كفاية رأس المال لاستيعاب جميع المخاطر، ولكنه أيضا لتشجيع البنوك بتطوير واستخدام أفضل الطرق والأساليب لرقابة وتسيير المخاطر، ولقد حددت لجنة بازل 2 أربعة مبادئ للسيطرة على عملية المراجهة:

- **المبدأ الأول** :يتعلق بمدى توفر الوسيلة المناسبة لتقييم مدى كفاية رأس المال بالنسبة لشكل مخاطرها واسترتجية المحافظة على مستويات رؤوس الأموال.
- **المبدأ الثاني** :يتعلق بتقييم الجهة الرقابية بنظم المتوفرة لدى البنوك داخليا، لتقييم أ رس المال وما لديها من استراتجيات والوقوف على مدى قدرتها على مراقبة التزاماتها .
- **المبدأ الثالث** :يجب أن تتوقع السلطة الرقابية أن البنك سوف يحتفظ بمعدل كفاية رأس المال أعلى من الحد المطلوب، كما يجب أن تكون لها القدرة على أن تطلب منه الاحتفاظ بمعدل أعلى من الحد المطلوب.
- **المبدأ الر لبع** :يجب التدخل في مرحلة مبكرة لمنع هبوط رأس المال إلى أقل من مستوياته الدنيا المطلوبة لمواجهة الخسائر ويتعين عليهم طلب اتخاذ إجراء سريع لعلاج ذلك إذ تتم المحافظة على رأس المال وإعادة المرحلة السابقة.

**3-3- 3 -الركيزة الثالثة :معايير الإفصاح والشفافية:** وتعني أنه يجب أن تعكس التقارير السنوية الوضعية الحقيقية للبنك وذلك بتوفير المعلومات حول هيكل رأس المال، نوعية مخاطره وحجمها، وسياسة المحاسبة المتبعة لتقييم أصوله والتزاماته، وتكوين المخصصات واستراتجية التعامل مع المخاطر ونظام البنك الداخلي لتقدير حجم راس المال المتطلب الأرباح، الخسائر ...الخ، وبالتالي تكون هناك شفافية في نشر المعلومات بما يساعد في زيادة كفاءة وتسيير المخاطر.

## ثانيا مبادئ تسيير المخاطر البنكية وفقا لاتفاقية بازل2

يتوقف تسيير المخاطر البنكية حسب اتفاقية بازل 2 على مجموعة من المبادئ من أجل التسيير السليم لهذه المخاطر.

### 1مبادئ تسيير المخاطر الا ئتمانية وفق اتفاقية بازل2 :

قامت لجنة بازل بوضع مبادئ لتسيير المخاطر الائتمانية لدى البنوك من أجل الاحتفاظ بمخاطر ائتمانية محسوبة والحصول على التعويض المناسب، وفيما يلي نستعرض أهم المبادئ:

- إنشاء بيئة ملائمة لمخاطر القروض، وهذا يتوقف على مسؤولية مجلس إدارة البنك واستعراض استراتجية مخاطر الائتمان وسياسة الاقتراض المطبقة وبيان أهم مخاطر القروض المرتبطة بالبنك.
- تقدير جودة الموجودات وكفاية المخصصات والاحتياطات لتغطية الخسائر المترتبة عن السداد.
- وجود رقابة فعالة على القروض الموجهة للفئات ذات الصلة.
- توفير الاحتياطات اللازمة لمواجهة مخاطر الدول ومخاطر التحويل، فعلى البنك أن يكون لديه سياسات و إجراءات بشأن عمليات الإقراض والاستثمار على الصعيد الدولي من أجل القيام بتحديد هذه المخاطر.
- المتابعة والرقابة الائتمانية لإجراءات مراحل منح الائتمان حسب التعليمات التطبيقية لنظام عمليات البنك.
- تقديم نظام إنذار مبكر لهبوط جودة الائتمان وإدارة الديون المتعثرة، بحيث يتضمن هذا النظام طرق مراجعة الائتمان وتقييمه لتحديد القروض غير المنتجة أو الديون المتعثرة.
- تكثيف المخابر والتعرض لها على نطاق واسع فعلى المراقبين التأكد أن البنوك لديها نظاما للمعلومات الخاصة بالإدارة لتحديد المخاطر المركزة على حافظات القروض والاستثمارات.

- تقييم سياسات البنك واجراءات منح الائتمان والرقابة عليه تضم فيها الحفاظ على سياسة إقراضية مكتوبة ودقيقة.
- ضمان الرقابة الكافية على مخاطر القروض، وذلك بوضع نظام تقييم مستقل عن عملية تسيير مخاطر القروض إذ ترسل نتائج التقييم إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا.

وبالتالي هذه المبادئ تهدف لضمان سلامة تسيير مخاطر الائتمان بالبنك بما يحقق الحماية لأموال المودعين ويعزز ثقتهم به.

**2مبادئ تسيير مخاطر السوق وفق اتفاقية بازل 2:**

نص التسيير السليم لمخاطر السوق الذي يتربص بالبنك على احترام المبادئ التالية:

- القياس الدقيق لمخاطر السوق والسيطرة عليها بشكل كاف.
- إيجاد معايير كمية ونوعية واضحة المعالم فيما يتعلق بتسيير مخاطر السوق.
- وضع حدود مناسبة وتنفيذ إجراءات الرقابة الداخلية الملائمة فيما يتعلق بعمليات النقد الأجنبي.
- متابعة وفحص الحركات والتقلبات الكبيرة في السوق التي يمكن أن تؤثر سلبا على البنك وتؤدي لخسائر.
- تحديد مصادر الإيراد وقياس مكوناته بانتظام وتفصيل لفهم مصادر المخاطر.
- ضرورة وجود إشراف فعال من جانب الإدارة العليا ووضع سياسات و إجراءات ملائمة لتسيير مخاطر السوق.
- ضرورة وجود إدارة مستقلة وسلطة واضحة لضمان تنفيذ المسؤوليات.

إذن التسيير السليم لمخاطر السوق يرتكز على بنية هيكلية صلبة وواضحة وعلى سياسات وطرق دقيقة لتسيير المعلومة وإعداد وتسطير حدود المعاملات وتقييم الأداء.

**3مبادئ تسيير المخاطر التشغيلية وفق اتفاقية بازل 2:**

تتمثل المبادئ الخاصة بالممارسات السليمة لتسيير مخاطر التشغيل حسب ما تضمنته مقررات بازل2 ما يلي:

- خلق بيئة ملائمة لتسيير مخاطر التشغيل إذ يتعين على مجلس الإدارة تحديد دقيق للمسؤوليات ونطاق الاشراف والرقابة، الإدارة التنفيذية مسؤولة عن تطوير السياسات والعمليات الخاصة بتسيير مخاطر التشغيل.
- ضرورة قيام البنوك بتحديد وتقييم مخاطر التشغيل الموجودة في كل العمليات، المنتجات، الأنظمة وعليها التأكد قبل إدخال أي منتج أو نشاط تبني عمليات أو أنظمة جديدة.
- تقييم دوري لسياسات البنك وإجراءاته فيما يخص مخاطر التشغيل.
- تفعيل دور الإفصاح وذلك من خلال توفير البنوك إفصاحا عاما وكافيا من أجل إتاحة الفرصة أمام المشاركين في السوق لتقييم أساليبها في مجال تسيير مخاطر التشغيل.

إذن فالتسيير السليم لمخاطر التشغيل يشترط بالضرورة متابعة و مراقبة العمليات التشغيلية واستخدام تكنولوجيا المعلومات والعمل على رفع كفاءة الموظفين و الإطارات.

**4مبادئ تسيير مخاطر السيولة وفق اتفاقية بازل2:**

أصدرت في فيفري سنة 2000 وثيقة خاصة بالممارسات السليمة لتسيير مخاطر السيولة في البنك نذكر منها ما يلي:

- على البنوك أن تكون لديها إجراءات شاملة لتسيير المخاطر بما في ذلك المراقبة المناسبة من قبل مجلس الإدارة العليا للبنك، وذلك بشأن تحديد سائر المخاطر المادية وقياسها ومتابعتها والسيطرة عليها.
- وجود نظام معلومات جيد وملائم لتسيير السيولة والسيطرة المركزية عليها.

- قياس مراقبة وتحليل احتياجات التمويل الصافي في إطار تصورات بديلة وتنويع مصادر التمويل والتخطيط للحالات الطارئة.
- على البنوك القيام بتسيير موجوداتها والتزاماتها وترتيباتها التعاقدية الخارجية على الميزانية بهدف المحافظة على السيولة الكافية.
- وجود قاعدة تمويل متنوعة من حيث مصادر الأموال، ومن حيث التحليل المفصل لاستحقاقات الالتزامات والمحافظة على مستوى كاف من الموجودات السائلة.

**ثالثا :أساليب قياس المخاطر البنكية وفق بازل2 :**

وضعت لجنة بازل 2 مجموعة من الأساليب من أجل قياس كل من :المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل، والشكل التالي يوضح أهم هذه الطرق.